الورقة الثالثة: " مشاكل التعليم الفلسطيني في المرحلة الأساسية "

د. علي حبايب / جامعة النجاح الوطنية

مقدمة:

تعد إشكالية التربية ووظيفتها التنموية واحدة من التحديات الكبرى التي كانت وما تزال تواجه العديد من البلدان ومن ضمنها البلدان العربية وأخص بالذكر هناك في بلادنا فلسطين فهذه حقيقة لا جدال فيها بل وأمر مفروغ منه. إذ أن الإجماع النهائي حصل منذ عدة قرون حول ضرورة وأهمية التعليم والتربية كطريق لكل نهضة حقيقية قد تعزز من بداية الثمانينات من هذا القرن بل إن مصير المجتمعات في القرن الحادي والعشرون سيتوقف على الكيفية التي سنعد بها أبناءنا وخاصة من الناحية التربوية والتعليمية.

فالتربية التي تشكل في مدلولها الحضاري المرآة الصادقة لحالات الناس وأحوال المجتمع وفي مدلولها العميق الأداة الأساسية للتنمية والتطور قد أصبحت في العقود الأخيرة تمثل إحدى الأزمات الاجتماعية الكبرى وإذا كانت بعض المجتمعات وخاصة المتقدمة منها قد أولت هذه الأزمة كل ما يستحق من عناية واهتمام على مستوى إيجاد الحلول المناسبة فإن المعنيين بقضايا التربية في العالم العربي وإن كانوا يتحدثون عن بعض مظاهر هذه الأزمة وأيضا عندنا في فلسطين فإن ذلك يتوقف عند حدود القول ولا يتجاوزه إلى حدود الفعل ولكننا هنا لا بد أن نتطرق إلى بعض الركائز الأساسية والأسئلة التي لم نستطع أن نجد جواباً شافيا لها ومنها:

١- عن أي تربية نتحدث؟
٢- عن أي وظيفة تنموية نتكلم؟
٣- ما هي قيمة ومكانة التربية عندنا؟
٤- ما دور التربية في تصورنا للحاضر والمستقبل؟
٥- ما هي الظواهر الاجتماعية والقضايا الإنسانية اللازمة لكل تطور تربوي سليم؟

" الغالي احرشار ص ٨٦"

ومن هنا فإن النهضة الاقتصادية والعلمية والاجتماعية وغيرها تركز على التعليم الذي يعتبر أحد مرتكزات الأمن القومي في الدول المتقدمة ففيه تتحدد مستوى الدولة ومكانتها بين دول العالم وذلك لأن التقدم في نظام التعليم يعني التقدم في كل مسارات الحياة.

ولقد أولت فلسطين منذ الماضي البعيد وحتى وقتنا الحاضر اهتماماً كبيراً بالتعليم بحيث كان ولا يزال يشكل ركناً أساسيا من أركان مجتمعنا الفلسطيني فتركيبة المجتمع وتراثه وإحساسه الوطني متأثر إلى درجة كبيرة بما يدور في نظامه التربوي والقدرة على التعلم لها مدلولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى شخصية وكلما ارتفعت هذه القدرة فإنها تدفع بالمجتمع لتكون رائدا مسايراً لركب الحضارة. كما أن التقدم

الصناعي بدأ يستلزم من الفرد مؤهلات تجاري هذا التقدم وعلى هذا فالتطور الثقافي والاجتماعي إنما هو دليل على وعي وإدراك هذا المجتمع ويقاس مدى تقدم أية أمة من الأمم بما في مخزونها من الطاقة البشرية المتعلمة.

لقد كان الشعب الفلسطيني رائدا في مجال الثقافة والمعرفة ومصدرا من هذا المخزون البشري إلى البلدان العربية والأجنبية طوال سنوات عديدة هذا المخزون المليء بالكفاءات العلمية والمليء بالثقة والمستوى الذي وصل إليه. فالوعي والإدراك لحقيقة التعلم جعلت الشعب الفلسطيني الفقير بموارده الطبيعية والفقير بموارده الصناعية جعلته غنيا بموارده البشرية المثقفة هذه الثقافة وهذا الحماس جعلت الشعب الفلسطيني متمسكاً بالتعليم محافظا على سباقاً إليه أكثر من غيره من الشعوب المجاورة.
" حبايب ص٧"

ومع هذا لم يشعر الفلسطينيون على مدى حياتهم وعصورهم بالحرية والاستقلال فلقد توالى عليهم الأجنبي الذي حكمهم وسيطر على اقتصادهم وسياستهم التعليمية.

ففي عهد الأتراك كان التعليم الفلسطيني موجها من أجل خدمة السلطة الحاكمة التي سعت جاهدة من أجل خلق جيل فلسطيني يدير شؤون البلاد تحت السيطرة التركية ولقد برع الفلسطينيون في هذا المجال واثبتوا لأنفسهم وللأتراك بأنهم شعب قادر على احتلال المعرفة وفهمها واستخدامها بالشكل الصحيح وبقي الفلسطينيون يشعرون بفقدان السلطة الحقيقية بأيديهم مما دفعهم إلى التمسك بالتعليم كأحد وسائل البقاء والعيش ولم يختلف شكل ومضمون التعليم كثيرا في فترة الاحتلال البريطاني فرغم اختلاف تسمية الاحتلال من تركي إلى بريطاني فقد اتسمت هذه المرحلة أيضا بالتفرقة والسيطرة وبانتهاء الانتداب البريطاني ومجيء النظام الأردني خضعت الضفة الغربية إلى مركزية التعليم في الأردن وقطاع غزة إلى مركزية التعليم في مصر.
" القاضي ص ٢٣"

وواجه التعليم الفلسطيني أقصى الظروف والصعوبات والعقبات مع الاحتلال الإسرائيلي فقد واجه التعليم الأوامر التعسفية والعسكرية للمؤسسات التعليمية واتسمت هذه الإجراءات بالوحشية والقسوة وعمدت سلطات الاحتلال إلى طمس معالم الشعب الفلسطيني الثقافية والحضارية والاجتماعية ودفعت الشعب الفلسطيني إلى نسيان وطنه وأرضه من أجل خلق جيل جاهل يعمل في سوق العمالة الرخيصة في إسرائيل.
" شاهين ص١٣"

ومع تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور (١٩٩٤) فلقد تسلمت إرثا كبيراً من مشاكل التعليم ليس فقط وفي كل المجالات الأخرى.
ووضعت وزارة التربية والتعليم منذ نشأتها موضوع تطوير المناهج كأحد الأهداف الاستراتيجية لعملها فهي من جهة بدأت بتوحيد المناهج بين جناحي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن جهة أخرى أحدثت نقله

في المناهج من حيث محتواها مراعاة للتقدم التكنولوجي والعلمي ومنذ إقرار خطة المنهاج الفلسطيني من قبل المجلي التشريعي عام ١٩٩٨ والوزارة تعمل على تنفيذ الخطة بعدة مراحل شملت صياغة الخطوط العريضة والتحكيم والتأليف والإقرار وفق سياسة الوزارة في إشراك قطاع واسع من التربويين والمؤلفين من معظم قطاعات المجتمع.

"تحسين يقين. الأيام العدد ٢٠٤٧. اليوم الثامن ٢٠٠١/٨/٣٠"

النظام التعليمي الرسمي الفلسطيني:

ينقسم التعليم الرسمي الفلسطيني إلى ثلاثة أنواع هي: التعليم ما قبل المدرسة(رياض أطفال) والتعليم العام (التعليم المدرسي) والتعليم العالي وتمتد مدة التعليم ما قبل المدرسة إلى سنتين على الأكثر. أما مدة التعليم المدرسي إلى اثنتي عشرة سنة. أما التعليم العالي فينقسم إلى نوعين وهما التعليم العالي المتوسط (كليات المجتمع المتوسطة) ومدته سنتان إلى ثلاث سنوات والتعليم الجامعي (الجامعات) لنيل درجة البكالوريوس ومدته تتراوح بين ٤-٦ سنوات تعتمد بالدرجة الأولى على نوع التخصص.

أما بالنسبة للتعليم العام فينقسم حاليا إلى مرحلتين هما:

١- المرحلة الأساسية ومدتها عشر سنوات من الصف ١-١٠
٢- المرحلة الثانوية ومدتها سنتان ١١،١٢ ينقسم فيها الطلبة في السنة الأولى إلى ثلاثة فروع (الأدبي، العلمي، والمهني) ويتقدم الطلبة في نهاية هذه المرحلة لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي).

ويخضع التعليم الفلسطيني بجميع مراحله لأربع جهات إشراف وهي:

١- حكومية
٢- وكالة الغوث الدولية
٣- خاصة
٤- عامة (يشرف عليها مجالس أمناء من شخصيات عامة أو اعتبارية).

ومن الملاحظ أن جميع رياض الأطفال هي مؤسسات خاصة باستثناء عدد محدود جدا في قطاع غزة تشرف عليها الحكومة. أما المدارس فتخضع لثلاث جهات إشراف هي:

١- حكومية: السلطة الوطنية تشرف على معظم المدارس.
٢- وكالة الغوث الدولية: التي تشرف على مدارس اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
٣- خاصة.

التعليم الابتدائي:

التعليم الابتدائي كغيره من أنواع التعليم وفروعه الأخرى - لا يدور في فراغ إنما هو نظام اجتماعي أو جزء من نظام اجتماعي تشكل على نحو معين ليلائم المجتمع الذي يوجد فيه وليحقق أهداف هذا المجتمع مثلما تشكل ليلائم طبيعة النمو في كل مرحلة من مراحل التعليم.

ولقد ظهرت المعارف الحديثة من أدبية وعلمية وكثرت وتقدمت وأصبحت وظيفة المدرسة أن يحصل التلاميذ على هذه العلوم إضافة إلى العلوم الدينية واللغوية وبقي الهدف تحصيل المعرفة للحفاظ على التراث البشري قديمة وحديثة.

وأصبحت التربية الحديثة في أيامنا هذه تركز على التعليم في هذه المرحلة المهمة من مراحل التعليم باعتبارها الركيزة الأساسية وأصبحت المناهج في الدول المتقدمة على شكل وحدات من النشاطات والخبرات التعليمية المترابطة في الصفوف الدنيا من هذه المرحلة واصبح التركيز على أن تكون المناهج تشتمل المعرفة التي تساعد على مواجهة المتطلبات النهائية لشخصية التلميذ في أبعادها العقلية والوجدانية والنفس حركية. وأخذت تقدم الحقائق والمفاهيم والمبادئ والتصميمات والاتجاهات والقيم والمهارات إلى غير ذلك من خبرات معرفية وأصبح المنهاج يشكل قاعدة أساسية من المعرفة تساعد التلاميذ على اكتساب معرفة أخرى متخصصة تتطلبها مراحل النماء في السنوات اللاحقة.

" التعليم الابتدائي"

إن نظرة تقيميه موضوعية لعناصر العلمية التعليمية في مؤسساتنا التعليمية اليوم تعطينا الخصائص التالية:

١- تعدد البرامج والمقررات الدراسية عن مشاكلنا وتطلعاتنا وعدم انتمائها إلى حياة المتعلم وواقع بيئته أو للواقع الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي والسياسي في المجتمع الفلسطيني إلى حد كبير.

٢- غلب التكوين النظري على حساب الجانب العلمي وزيادة التخصصات الأدبية على حساب التخصصات والمهارات العملية والعملية الأخرى.

٣- اعتماد النظام التعليمي على مناهج وطرق تعتمد على حشو الأذهان بالمعلومات النظرية وتنمية القدرة على الحفظ الآلي والتسميع من خلال نظام الامتحانات المعمول به والمبني على أساس الفرز والتنافس وتصنيف الطلاب بالذكي والغبي والقوي والضعيف مما زاد ظواهر سلبية داخل مجتمعنا مثل الأنانية وحب الذات والعمل الفردي ونقص في العمل الجماعي سواء داخل المدرسة أو مؤسسات المجتمع الأخرى كل ذلك أدى تنفير الطلاب من التعلم وزيادة كراهيتهم للمدرسة كل ذلك أدى إلى وجود مشاكل وتحديات لا زالت تقف حجر عثرة أمام تقدم التعليم الابتدائي (الأساسي) وجعلت من الصعب على فلسفة التربية أن تحقق أهدافها بصورة جيدة ومن هذه المشاكل والتحديات يمكن إجمالها في أركان أساسية على النحو التالي:

١- التكلفة المالية
٢- المناهج
٣- التنظيم

٤- المصادر البشرية
٥- المباني والتجهيزات
٦- تعطيل المدارس والعملية التعليمية
٧- مشاكل أخرى

١- التكلفة المالية:

أ.الاعتماد الأساسي على التمويل الحكومي.

ب.ارتفاع كلفة إنشاء المدرسي.

يبلغ عدد المدارس في الأراضي الفلسطينية (١٨٣٢) مدرسة موزعة كالتالي:

مدارس حكومية	١٣٤٣	
تابعة للوكالة	٢٦٢	
خاصة	٢٢٧	
ويعمل بها	٥٨٦،٣٢	معلماً ومعلمة منهم
	٢٢٧٤٨	حكومي
	٦١٤١	تابع للوكالة
	٣٦٩٧	للمدارس الخاصة
وبها أيضا	٩١٤٢٦٩	طالب
	٦٢١٢٨٥	في المدارس الحكومية
	٩٩٢،٢٣٣	في مدارس الوكالة
	٦٩٢،٥٨	في المدارس الخاصة

أما طلبة المرحلة الأساسية فيشكلون ٦٩٥،٨٣٥ طالب ، ويشكلون أكثر من ٨٣% من الطلاب.

هذا وتتحمل السلطة القسط الأكبر من تكاليف التكاليف فهي التي تقوم بدفع رواتب الموظفين وهي التي تساهم في وضع المنهاج وفي بناء المدارس وأمام الواقع التربوي هذا ومسؤولية السلطة التي تسلمت أجهزة أخرى من أيدي الاحتلال تقف عاجزة اليوم عن الإيفاء بكامل التزاماتها وتخصيص ميزانية كافية للنهوض بالتعليم بالشكل الناجح والمطلوب فعملت السلطة على تنفيذ وصيانة ٦٥ مدرسة أصابها الخراب نتيجة سياسة الاحتلال وأنشأت ٥٠ مدرسة عدد غرفها ٩٢٧ غرفة دراسية إضافة ٣٧ مبنى جديد بتمويل من المجتمع المحلي بلغ عدد غرفها ٩٨٦ غرفة وتحتاج الوزارة إلى إنشاء ١١٠٠ غرفة صفية سنويا إضافة إلى المدارس القائمة أو بناء مدارس جديدة لاستقبال الزيادات الطبيعية السنوية للطلاب في فلسطين.

٢- المناهج:

١. استخدام المحاضرة والتلقين بشكل أساسي كطريقة تعليمية.
٢. قلة النشاطات اللامنهجية.
٣. النقص في استخدام وسائل التعليم الحديثة.

وما تزال المناهج التعليمية توصف بالتقليدية رغم كل عمليات الإصلاح والتجديد فهي تقليدية في توجهاتها وبجزيئيه في خططها وأهدافها ومكلفة في مستلزماتها ومصاريفها. كما أنه يغلب عليها الطابع النظري الأكاديمي والتلقين المعرفي على حساب الجانب المهاري التطبيقي والتعليم التكنولوجي، فهي تفتقر إلى الاتساق بين محتوياتها وأهدافها وبين قدرات التلاميذ ومهاراتهم وميولهم وواقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته.

كما أن هناك شرخا عميقا بين المناهج التعليمية سببه الفجوة الكبيرة بين السياسات والأهداف المعلنة وبين الإنجازات الفعلية والممارسات العملية حيث هناك ضعف ارتباط السياسات التربوية بمخططات التنمية ومن جهة أخرى أخص فيها القضاء على مشاكل الأمية وتعليم الكبار.

وحيث أن الهدف المبتغى والغاية المتوخاة من كل عملية تعليمية هو الوصول بالمتعلم إلى امتلاك شخصية قوية متوازنة وإلى تكوين هوية ثقافية سليمة الجذور وواضحة المعالم فمن الأكيد أن بلوغ هذا الهدف قد يبدو من المستحيلات وذلك لكون المناهج التعليمية المعتمدة تحكمها رؤى الاختزال والتجزيء وتصورات التقليد والاستنساخ.

لقد أصبح المنهج المدرسي هدفا في حد ذاته ومحورا تدور حوله العملية التعليمية في جميع جوانبها إذ يعتبر المعلم هو الذي يقدم المعلومات ويأمر وينهي بينما يبقى دور التلميذ ضعيفا كون دوره معتمدا على الانتباه واستفاء المعلومات.

أما النشاطات اللامنهجية فهي الحدود الدنيا ضمن أنشطة المدرسة ولا يوجد نشاط يتسم بالشمولية سوى النوادي الصيفية التي تعقد في شهر تموز من كل عام وتضم حوالي ٨ آلاف طالب وطالبة وبعض المعسكرات الصيفية التي تضم حوالي ١٠ آلاف طالب وطالبة والمقاصف التي أصبحت تشكل جزءاً فهي من النشاطات اللامنهجية وأصبح ينظر بما تقدمه من أرباح إلى الطلبة.

ويبدو واضحا للعيان النقص في استخدام وسائل التعليم الحديثة في مدارسنا إذ ارتفع عدد مختبرات الحاسوب على سبيل المثال من ٢٧ مختبرا في العام الدراسي ٩٥/٩٤ إلى ٨٢ مختبرا في العام الدراسي ٩٨/٩٧ وتم حتى العام الدراسي ٩٨/٩٧ إنتاج ١٥ برنامجاً تعليمياً إذاعياً ومرئياً.

" التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ٩٨/٩٤ "

٣- التنظيم:

يشمل التنظيم العناصر الأساسية التالية:

١- التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني.
٢- أولياء الأمور والمجتمع المحلي.
٣- الهدر التربوي التسرب والرسوب.
٤- الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

لقد فرض عصر العلوم والتكنولوجيا على المؤسسات التربوية مسؤوليات فردية واجتماعية تفرض عليها إدخال كل ما تعنيه هذه المفاهيم في برامجه ومناهجه التعليمية.

ومن هنا فإن تشييد الإدارات والمؤسسات التعليمية التي تعمل على توفير اللقاءات المهنية والعلمية والقادرة على استيعاب تكنولوجيا العصر والمدرسة على استخدام الآلات والأجهزة الحديثة بدقة ومهارة تمكنها من امتلاك آلية الإبداع والتطوير.

ولن يكون ذلك إلا من خلال نظام تعليمي متطور نظام يوقف اندفاع الكثير من المتعلمين نحو الأعمال النقابية والإدارية من خلال اعتماده على تقنيات متطورة في التعليم وربط العلم بالعمل ويحبب الأفراد بالأعمال اليدوية وتأهيل احترام العمل اليدوي من أجل مواجهة مشكلات الحياة وتطوير أنفسهم.

إن الاهتمام بالتعليم الأكاديمي ونسبته المرتفعة في بلادنا إنما يشير إلى نوع من الإهمال الواضح للجانب المهني ولا يتم تغيير هذا الواقع إلا بالتوعية الاجتماعية وإظهار مدى حاجة المجتمع إلى مهنيين متخصصين قادرين على بناء المجتمع السليم. ويظهر هذا واضحا وجليا من نسبة المدارس المهنية إلى المدارس النظيرة في بلادنا.

إن التعليم الابتدائي في بلادنا لم يقم إلا بتوفير الحد الأدنى من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لمواجهة المتطلبات النهائية وتحقيق شخصية الفرد وإعداده لمواطنة التي يحتاج إليها كل صغير في مجتمعه قبل أن يتحمل مسؤولياته الكاملة في مرحلة النضج والرشد. كما أن هذا التعليم لم يقدم المهارات الأساسية العلمية القابلة للاستخدام والتي من الممكن أن تمكنه من أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه مشاركا في ميادين التنمية.

إن مشاركة الأهل والمؤسسات الاجتماعية الأخرى دور حيوي في توجيه الإرشاد وأن للبيئة المحلية دورا واضحا في تشجيع الطلبة على الدراسة والتحصيل وأن الاستغلال لإمكاناتها وعناصرها تؤدي إلى تحسين مستوى التحصيل عند طلبتها.

إن بعض الأسر لا تقوم بواجباتها الصحية تجاه أبنائها والأخر اتجاه المدرسة ولا تراعي ظروفهم الدراسية أو النفسية فجهل الوالدين ونظرتهم الخاطئة إلى التعليم ودوره قد يؤديان إلى عدم الاهتمام بالأبناء ودراستهم وعدم إدراكهم لدورهم في حياة الابن من حيث مراقبته وتوجيهه وإشعاره باهتمامهم بدراسته ونتائجها كما أن العلاقات الأسرية المفككة والنزاعات المستمرة بين الأبوين والقسوة في معاملة الأبناء والإفراط في تدليلهم كل ذلك ينعكس سلبيا على تحصيلهم الدراسي.

إن موقف الأباء والمجتمع المحلي ينبغي أن يكون موقفا تعاونيا مع المدرسة ومتابعة أعمال أولادهم كما أن موقف المدرسة ينبغي أن يكون واضحا اتجاه مطالب الأباء من حيث رغبة الأباء في ترفيع أبنائهم رغم معرفتهم بالضعف العام لهم في بعض الأحيان بالواجبات البيتية بدلا عن أبنائهم واعتقادهم بأن المدرسة هي المكان الوحيد والمسؤول عن تربية الأبناء.

التسرب:

إن مشكلة التسرب التي تعاني منها نظام التعليم في فلسطين، مشكلة قديمة وحديثة حيث تظهر الإحصائيات الرسمية مدى كبر هذه المشكلة وخطورتها على النظام التعليمي التربوي فقد لوحظ في السنوات الأخيرة ازدياد مشكلة التسرب بشكل خطير وذلك بسبب الآثار المدمرة التي خلقها الاحتلال الصهيوني حيث وضع العراقيل أمام تقدم العملية التربوية فعانى القطاع التعليمي من عناصر الإحباط وعوامل التراجع ما عاناه، كما عمل على تفريغ الجهاز التعليمي من الكفاءات العلمية وعمل على تحرير المدارس من مقومات التعليم الأساسية كالأجهزة والأدوات المخبرية إلى غير ذلك من إغلاق للمدارس واعتقال للطلاب كل ذلك أدى إلى زيادة تسرب الطلاب وارتفاع عدد الأميين.

ويعرف التسرب بأنه انقطاع التلاميذ عن المدرسة في مرحلة تعليمية قبل وصولهم نهايتها.

" اليونسكو/ خليل قراعين"

ومن الأسباب المحتملة للتسرب عوامل اقتصادية والنفور من الجو المدرسي وسوء الحالية الصحية والتخلف أو الرسوب المتكرر.

أما الرسوب فيعرف بأنه الإعادة في ويعرف أيضاً بأنه عدم تمكن التلاميذ من بلوغ المستوى المطلوب في النظام التعليمي فيضطرون إلى إعادة الصفوف أكثر من مرة.

وأما الأسباب للرسوب فقد بنيت إحدى الدراسات العلمية أن أهم هذه الأسباب ازدحام الصفوف، انشغال التلاميذ بأعباء خارج المدرسة، النقص في عدد الكتب ، عدم توفر العناية الطبية اللازمة، النقص في المعلمين الأكفاء، عدم وجود وسائل تعليمية مساعدة وتأخر وصول الكتب إلى المدارس.

" كدوك وآخرون ص ١٣٥"

هذا ويبلغ حجم ظاهرة التسرب في فلسطين في المرحلة الابتدائية وبالتحديد للفئة العمرية (٦-١١) ٦٨،٢%

٤- المصادر البشرية:

المعلمون:

إذا ألقينا نظرة تاريخية وعالمية على المعلمين فإنهم عادة ما يأتون من بيئات اجتماعية واقتصادية وثقافية متواضعة وغالب ما يمثل المتعلمون الجيل الأول من خريجي الجامعات في عائلاتهم.

ويختار المعلمون مهنة التعليم في أكثر الأحيان لعدم وجود اختيارات أخرى أفضل أمامهم أو لأنهم يفضلون العمل الرتيب المستقر الثابت الذي لا يوجد فيه تحديات أو مجازفة أو لأن العمل أقرب للبيت وينطوي على عطل طويلة وهذا لا ينفي أن بعض المعلمين اختاروا مهنة التعليم لرغبة في تقدم خدمة نافعة وأداء رسالة من خلال عمل مشرف.

ويعيش المعلمون حياتهم بشكل نمطي رتيب. يصحون في لحظة معينة، ويسيرون في طريق محدودة، ويبدءون العمل في وقت ثابت، ويقضون وقتهم في مكان واحد ويستريحون لفترة أو فترات قصيرة ويتعايش المعلمون معظم أوقاتهم مع الأطفال ويعملون في الصف منعزلين عن عالم الكبار ويلتقون بالمدير في أوقات قليلة ويقضون معظم حياتهم في مدرسة واحدة يرفضون النقل أو التنقل وهم محافظون لطبيعتهم يرفضون التغيير الذي يترتب عليهم واجبات علمية جديدة ويتميزون بالدفاع الذاتي في مواجهة النقد ويحبون إصدار الأوامر بدلا من الحوار والإقناع.

وفضلا عن ذلك فلم تعد تتوافر للمعلمين مصادر رضى كافية من حيث بيئة العمل والرواتب والحوافز وإمكانيات الترقية ويعانون في الأغلب من القيادات الإدارية والمشرفين وأولياء الأمور ويكاد المصدر الوحيد لإحساسهم بالرضى أن يكون تعاطف طلابهم معهم والوصول ببعض أولئك الطلاب إلى مراكز متقدمة في مجالات مختلفة.

لقد ترتب على التقدم الهائل الذي شهده هذا القرن في مجال العلوم الحديثة والتكنولوجيا أن أضطر المعلمون إلى تغيير أدوارهم وأساليبهم ومناهجهم فهل شهد حقل التربية هذا التغيير؟

لقد بقي المعلمون يمارسون أعمالهم ويؤدون واجباتهم في ضوء نظريات وأفكار مستقرة إلى حد كبير.

إن من حقنا أن نتساءل: لماذا لم نستطع تحديد كفايات خاصة بالمعلمين في الوقت الذي يمكن فيه الأطباء من اكتساب مهارات وكفايات خاصة بهم وتمكن المحامون والمهندسون أيضا من تحديد كفايات خاصة بهم.

لماذا يستطيع طبيب أن يدخل غرفة الصف ويشرح موضوعا طبيا للطلاب وكذلك المهندس والمحامي ولا يستطيع المعلم ممارسة جوانب من أدوارهم ولماذا يمتلك بعض هؤلاء مهارات اتصال أكثر مما يمتلكها معلم متخصص ولماذا تقدم دور هؤلاء وتراجع دور المعلم في المجتمع ..؟

إن برامج إعداد المعلمين تتأثر إلى حد كبير لمؤهلات معلمي المعلمين الذين لم يتلق معظمهم تدريبا أو تأهيلا ليكونوا معلمين فكيف يصبحون معلمي المعلمين؟ إن معظم أساتذة الجامعات مع احترامي لهم جميعا وهم معلمو المعلمين لم يدخلوا صفوفا مدرسية ولم يتعاملوا مع طلبة التعليم الأساسي أو الثانوي.

أليس من الطبيعي والمنطقي أن نتوقع أن معلمين يعدون على أيدي معلمي المعلمين كهؤلاء لن يكونوا قادرين على التدريس بفعالية إذا كان هذا هو الواقع معلمو معلمين ليسوا معدين لهذه الغاية ومعلمون ليسوا معدين جيدا وقصور واضح في إعداد المعلمين فكيف نواجه متطلبات هذا القرن الحادي والعشرين وها هي إمكانات في مواجهة تحدياته وماذا يكون موقفنا ودورنا في العالم!

" عبد الرؤوف الروابدة ١٩٩٥"

٥- المباني والمرافق المدرسية :

الازدحام في الغرف الصفية

النقص في المختبرات والمشاغل

النقص في الملاعب والمكتبات

تتصف مباني كثير من مدارسنا بأنها صفوف ضيقة مكتظة بالطلاب حيث المساحة المخصصة لكل طالب في غرفة الصف قليلة قياسا للوضع النموذجي وهذا يقلل إمكانية قيام أنشطة وفعاليات مراحل الصف مما يضعف مردود عملية التعليم وكذلك تفتقر مدارسنا خاصة المستأجرة إلى الملاعب مما يضعف هدف المدرسة في بناء أجسام الطلاب، كما تفتقر غالبية المدارس إلى التدفئة مما يجعل الشعور بالبرد شتاء سائدا لدى الطلاب مما يؤثر على استيعابهم.

كما تفتقر مدارسنا إلى المختبرات وأن وجدت فهي بدائية وبذلك يتجه التعليم إلى الماحية النظرية دون التطبيق العملي وكذلك الوسائل التعليمية قليلة جدا مما يقلل قدرة الطلاب على الاستيعاب وإدراك ما يفعلون وسبب ذلك أنها مكلفة وميزانيات المدارس لا تسمح بشراء هذه الوسائل وتوفير مختبرات مناسبة.

٦- تعطيل المدارس والعملية التعليمية:

استقبل الطلاب هذا العام الدراسي الجديد بمنع التجول وتشديد الحصار وقصف المدارس وتدهور الوضع الاقتصادي وتردي الحياة المعيشية اليومية لكثير من أفراد شعبنا فلم يكن حال الطلبة في هذا العام الدراسي أفضل من العام الماضي بل ازداد سوءاً.

ولقد أدت سياسة فرض نظام منع التجول إلى عرقلة وصول المعلمين والطلبة إلى مدارسهم وقد أدى هذا إلى تعطيل (٦٤) مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠١.

ومن أجل حماية الطلبة وضمان استمرار تحصيلهم فقد قامت بعض مديريات التربية والتعليم بنقل بعض طلاب المدارس التي تقع على خط التماس إلى مدارس أخرى أكثر آمنا وكذلك نقل الطلبة من المدارس التي حولتها السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى ثكنات عسكرية.

إن هذه الانتهاكات المستمرة لمؤسسات التعليمية وطلبة مدارسنا وهيئاتنا التدريسية للعام الثاني على التوالي قد أخرت بالعملية التعليمية ووضعت العراقيل والمعوقات الرامية إلى شل المسيرة التعليمية.

كما أن أعداد الشهداء والمصابين من الطلبة كان له الأثر النفسي السيء على التحصيل واستمرار العملية التعليمية. ففي هذا العام ٢٠٠١ بلغ عدد الشهداء ٩ ومعلم واحد وإصابة ٣١ طالب وطالبة و٣ معلمين وأصبح عدد الشهداء منذ العام الماضي وحتى الآن ١٠٥ شهداء إضافة إلى معلمين.

" نصير الريماوي. القدس ٢٠٠١/١٠/١٦"

٧- مشاكل أخرى:

النظام المزدوج " نظام الفترتين "

الصفوف المجمعة

الترفيع التلقائي

الحصص المقررة لمعلم المرحلة

الوقت المخصص للحصة

الإلزامية والمجانية

إن اتباع النظام المزدوج مرتبط بتزايد السكان وقلة الموارد الاقتصادية فحيثما تعجز الإمكانيات المالية عن مواجهة العدد السكاني ولكثر الطب على إنشاء المدارس يضطر المسؤولون إلى اعتماد النظام المزدوج.

أما الصفوف المجمعة فتكون عادة نتيجة ضآلة عدد طلاب الصف أو أن بعض الأطفال يعيشون في مجتمعات لا تسمح ظروفها السكانية بتأمين مدارس مكتملة المباني والصفوف والمعلمين.

أما الترفيع التلقائي فتلجأ إليه بعض الدول كما تتيح الفرصة لأكبر عدد من أبناء الشعب ليلتحقوا بالمدرسة وهي تعتبر أن بقاء أو رسوب أي تلميذ يعمل على تأخير ومنع الآخرين من الالتحاق بالمدرسة.

الحلول والتوصيات:

١- غياب قانون الإلزامية والتهاون في تطبيقه وذلك حرصا على هذه الشريحة المهمة من الأطفال التي أعمارهم (٦-١٢).

٢- سيطرة بعض العادات والتقاليد التي تحد من تعليم الأبناء ونجاح تعليم البنات.

٣- ضآلة العدد الكافي من المعلمين المؤهلين والمدربين تربويا ومسلكيا لسد الحاجات التعليمية.

٤- تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمعلم مما يضعف قدرته على العطاء والابتكار.

٥- ضعف الجهاز الإداري في اتخاذ القرار وضعف الإشراف التربوي وعدم كفاية عمليات التقويم وأدواته.

٦- سيطرة الطرائق التدريسية وضعف الاهتمام بقضايا التعليم الابتدائي.

٧- الانفتاح على المنظومات التربوية العربية الحديثة قصد استيعاب منطقها والاستئناس بمصادرها ونماذجها والاستفادة من منجزاتها العلمية ومبتكراتها التربوية.

٨- استنطاق التراث التربوي العربي القديم قصد إحياء وبعث بعض جوانبه المتنورة التي تشكل أصل الخصوصية التربوية العربية.